

القانون رقم ١ / لعام ٢٠٠٤

المتعلق بالمؤسسة العامة للبريد ومهامها ومسؤوليات العاملين فيها وأداء الخدمات البريدية بمختلف أنواعها في العلاقات الداخلية والدولية وخاصة البعثات والطرود والحوالات البريدية وتخليصها

رئيس الجمهورية

بناء على أحكام الدستور

وعلى ما أقره مجلس الشعب في جلسته المنعقدة بتاريخ ١١/٧ / ١٤٢٤ هـ و

30/12/2003م

يصدر مايلي

تعريف

مادة /١/

يقصد في مجال تطبيق أحكام هذا القانون بالكلمات الآتية

المعاني المبينة مقابل كل منها

الوزير * * وزير الاتصالات والتقانة

المؤسسة * * المؤسسة العامة للبريد

مجلس الإدارة * * مجلس إدارة المؤسسة العامة للبريد

المدير العام * * المدير العام للمؤسسة العامة للبريد

البعثات البريدية * * الرسائل والبطاقات والمطبوعات والرزق الصغيرة ومكتوبات المكفوفين سواء أرسلت

بالطريق الجوي أم السطحي أم السطحي

المساق جوا

مادة /٢/

١ تتولى المؤسسة حق الحصر بأداء الخدمات البريدية بمختلف أنواعها في العلاقات الداخلية والدولية وبوجه

خاص

1/البعثات البريدية

2/الطرود البريدية



3/ الحوالات البريدية

ب/ للمؤسسة أن تسمح للقطاع الخاص والمشارك بأداء بعض الخدمات البريدية بموجب عقود يقرها مجلس الإدارة ويصادق الوزير عليها

مادة/ ٣/

يحق للمؤسسة أداء خدمة توفير البريد والحسابات الجارية والشيكات البريدية ومختلف الخدمات المالية والخدمات التي تلب حاجات المواطنين وتوعمن للمؤسسة موارد اضافية تمكنها من نشر وتطوير خدماتها

مادة /٤/

يعتبر مخالفا لحق الحصر البريدي من مارس نشاطا تجاريا للخدمات البريدية المعرفة في المادة /2/ سواء كان شخصا طبيعيا أم اعتباريا دون موافقة المؤسسة

مادة /٥/

١ على كل عامل فى المؤسسة أن يقسم قبل مباشرته العمل أمام قاضى صلح المنطقة اليمين القانونية الاتية ٠٠٠ / أقسم بالله العظيم أن أكون أميناً على واجبات وظيفتى ومحافظاً على سر المراسلات وأن أخبر رؤسائى بمخالفات البريد التى تتصل بى /

ب / يتم تحليف متعهدى الشعب البريدية اليمين المذكورة فى الفقرة السابقة أمام رؤساء المكاتب البريدية التى يتبعونها

مادة /٦/

سر المراسلات مصون لا يجوز انتهاكه ولا افشاؤه

مادة /٧/

يعتبر سر المراسلات منتهكا فى الاحوال الاتية

١ / الاطلاع قصدا بأى وسيلة على محتوى المواد البريدية بجميع أنواعها

ب/ الاخبار بمحتوى أى مادة بريدية أودعت المؤسسة أو بما هو مكتوب عليها

ج/ اعطاء علم أو صورة عن الاوراق أو الدفاتر أو تثبيت سرقة أو وصول

احدى المواد البريدية لغير صاحب الشأن

مادة /٨/

لا يجوز مخالفة مبدأ سرية المراسلات الا اذا كان الامر يتعلق ب

أ/ المراسلات التي تحال الى قسم المهملات

ب/ المراسلات المصادرة من قبل السلطات القضائية للتحقيق فى مادة جنحة

أو جنائية

ج/ المراسلات الموجهة الى تاجر أشهر افلاسه

مادة /٩/

لا يجوز ضبط المواد المودعة فى مكاتب البريد ولا الاطلاع على الاوراق أو الدفاتر الادارية ولا اعطاء صورة

عنها الا بناء على طلب السلطة القضائية المختصة

مادة /١٠/

على السلطة القضائية التي تنظر بدعوى قائمة / أن تعيد المواد البريدية والاوراق والدفاتر الادارية الى

المؤسسة مؤشرا عليها فى حال فضها من قبل القاضى المختص بأنها فضت من قبله وذلك بعد بلوغ الغاية

التي طلبت من أجلها/

مادة /١١/

يتم التخليص على المواد البريدية ب

أ/ الصاق الطوابع البريدية على المادة نفسها بالقيمة المتوجبة

ب/ استيفاء الاجرة نقدا ومهر المواد بخاتم يحمل عبارة /الاجرة مدفوعة/

ج/ الات التخليص المستخدمة من قبل المؤسسة أو بترخيص منها

مادة /١٢/

أ / لا يجوز استيراد الات التخليص الا من قبل المؤسسة أو باذن منها

ب/ تحدد شروط استعمال واستثمار هذه الات بقرار من مجلس الادارة

مادة /١٣/

تختص المؤسسة باصدار الطوابع البريدية بنوعيتها العادى والتذكارى والاوراق ذات القيمة المتعلقة بخدماتها

وفق برنامج سنوى يقره مجلس الادارة ويعتمده الوزير

مادة /١٤/

١ تشكل بقرار من المدير العام فى كل سنة لجنة يختار أعضاءها من العاملين فى الدولة أو سواهم ممن عرفوا بالاطلاع على شؤءون الطوابع وتكون مهمتها العناية بتهيئة وانتقاء صور الطوابع واعطاء الاراء والمقترحات فيما يتعلق بالتصميم والطباعة واختيار الالوان وكل ما يتعلق بالطوابع وشؤءونها
ب/ تجتمع هذه اللجنة بصورة دورية وكلما دعت الحاجة ويحدد تعويض أعضائها وفق القوانين والانظمة
النافذة

مادة /١٥/

١ /لا يجوز بيع الطوابع البريدية الا برخصة تمنح من قبل المؤسسة
ب/ يمنح حسم قدره /٣ بالمائة/ ثلاثة بالمائة من قيمة الطوابع التى يقوم متعهدو الشعب البريدية والباعة المرخص لهم ببيعها
مادة /١٦/

تعفى من الاجور البريدية

أ/ المراسلات البريدية الصادرة عن رئاسة الجمهورية العربية السورية أو الواردة اليها
ب/ جميع الاعفاءات الواردة فى اتفاقية البريد العالمية
مادة /١٧/

تقسم المطبوعات فيما يتعلق بالاجور البريدية الى فئتين
أ/ المطبوعات الدورية

ب/ الصحف والنشرات الدورية والمجلات المطبوعة فى سورية وفقا لانظمة المطبوعات التى تصدر مرة على الاقل كل ثلاثة أشهر
مادة /١٨/

تقبل الطرود البريدية العادية والمؤمنة والمحول عليها بقيمة من جميع فئات الاوزان الواردة فى اتفاقية البريد العالمية لدى جميع مكاتب البريد
مادة /١٩/

المواد البريدية المحول عليها بقيمة هى المواد التى يشترط فى تسليمها الى المرسل اليه أن يدفع مبلغا حدده المرسل ويدخل فى عدادها حصرا المواد التى تقبل فى البريد مسجلة أو مؤمن عليها
مادة /٢٠/

ترسل قيمة التحويل بحوالة بريدية باسم المرسل عند انتهاء عملية التحصيل بعد حسم الرسوم والاجور البريدية وتنظم لكل مادة حوالة مستقلة
مادة / ٢١ /

لا يجوز أن تتجاوز قيمة التحويل الحد الاقصى للحوالات البريدية ولا علاقة بين مقدار التأمين وقيمة التحويل
مادة / ٢٢ /

يحق للمرسل استرداد المواد المحول عليها بقيمة أو تصحيح عنوانه أو تعديله أو الغاء قيمة التحويل وفق الشروط المقررة للمراسلات
مادة / ٢٣ /

تخضع المواد المحول عليها بقيمة للاجور المطبقة على المواد المسجلة أو المؤمن عليها ولا يستوفى أى أجر عن قيمة التأدية عند الايداع
مادة / ٢٤ /

إذا لم تتمكن المؤسسة من تسليم المادة المحول عليها بقيمة وجب اعادتها الى المرسل الذى يدفع عنها الاجر المحدد فى التعرّفه
مادة / ٢٥ /

تكون المؤسسة مسؤولة فى حال ضياع مادة محول عليها بقيمة كمسوءوليتها عن فقدان مادة مسجلة أو مؤمنة حسب الحال
مادة / ٢٦ /

تخضع الاستعلامات عن المواد المحول عليها بقيمة لنفس أحكام الاستعلامات عن المواد المسجلة أما الاستعلامات عن قيمة التحويل فتخضع لاحكام الاستعلام عن الحوالات البريدية
مادة / ٢٧ /

أ / يتم تبادل النقود بموجب حوالات لقاء أجرة تحدد فى التعرّفه

ب / يحدد نوع الحوالات وأشكالها ونماذجها من قبل المؤسسة

ج / المؤسسة مسؤولة ماليا عن المبالغ المودعة لديها لترسل بموجب حوالات حتى تأدية قيمتها الى المرسل اليه أو استعادتها من قبل المرسل أو من ينوب عنهما قانونيا

د/ تحدد المبالغ القصوى للحوالات بقرار من مجلس الإدارة
مادة /٢٨/

تعتبر قيم الحوالات التي لم يتقدم أصحابها لقبضها أو استردادها خلال مدة سنتين من تاريخ سحبها
للحوالات الفورية وثلاث سنوات للعادية حقا مكتسبا للمؤسسة باستثناء حوالات الايجار التي تصبح حقا
مكتسبا للمؤسسة بعد مرور خمس سنوات على تاريخ سحبها
مادة /٢٩/

لا تقبل الحوالات بأنواعها عمليات التحويل والتظهير /التجيير
مادة /٣٠/

أ / يمكن دفع الضرائب والرسوم والذمم المختلفة بموجب حوالات بريدية
ب / لا يجوز استعمال الحوالة الواحدة الا لنوع واحد من الاستحقاقات المذكورة في
الفقرة /١/
مادة /٣١/

صلاحية الحوالة للدفع ثلاثة أشهر تبدأ من اليوم التالي للسحب فاذا انقضت هذه الفترة فعلى طالب الدفع
تأدية أجرة تجديد عن كل فترة أو أجزاءها يعادل الاجرة الاصلية لسحب الحوالة المطلوب تجديدها وفي
كل الاحوال لا يجوز أن تتجاوز أجرة التجديد نصف قيمة الحوالة هذا مع مراعاة أحكام المادة /٢٨/ من هذا
القانون
مادة /٣٢/

أ/ يحق للمرسل أو المرسل اليه بطلب تنظيم نسخة ثانية عن حوالاته المفقودة أو الممزقة أو التالفة باستدعاء
واستعلام قانونيين يقدمان الى أى مكتب بریدی
ب/ يوقع المدير العام النسخة الثانية أو من يفوضه بذلك
مادة /٣٣/

يحدد مجلس الإدارة قيمة الحوالات التي لا تدفع الا بعد أن تثبت باشعار سحب من مكتب المصدر
مادة /٣٤/

اذا تقدم كل من المرسل والمرسل اليه معا بطلب نسخة ثانية عن حوالة مفقودة يرجح طلب المرسل
مادة /٣٥/

أ / المرسل أى مادة أو طرد أو حوالة بريدية أن يستردها أو يعدل عنوانها ما دامت لم تسلم الى المرسل اليه ما لم تكن قد عوملت كمادة ممنوعة أو مصادرة من قبل السلطات المختصة
ب/ يتم الاستعلام عن المواد المذكورة انفا وفقا للاصول التى تحددها التعليمات التنفيذية
مادة /٣٦/

أ / يحق للمؤسسة استثمار أدواتها وأبنيتها وصلات الجمهور التابعة لها والمراسلات والمطبوعات لاغراض الدعاية والاعلان لصالح الجهات التى تطلبها لقاء بدلات استثمار يحددها مجلس الادارة
ب/ يحق للمؤسسة استثمار أبنيتها والياتها لصالح جهات أخرى لقاء بدلات استثمار يحددها مجلس الادارة
مادة /٣٧/

أ / تحدد فى التعرفه البريدية أجور الخدمات التى تؤديها المؤسسة
ب/ تصدر التعرفه البريدية بقرار من المدير العام بعد اعتمادها من مجلس الادارة
مادة /٣٨/

أ / المؤسسة مسؤولة عن فقدان المواد المسجلة أو المؤمن عليها أو المحول عليها بقيمة أو الطرود البريدية وفقا للاصول المتبعة فى التعليمات التنفيذية
ب/ للمرسل الحق فى التعويض عن ضياع أى مادة من المواد المذكورة فى الفقرة /أ/ ويحدد مقداره فى التعرفه البريدية
مادة /٣٩/

المؤسسة مسؤولة عن القيم المرسله فى الرسائل أو العلب أو الرزم المؤمن عليها على الا يتجاوز التعويض الحد الاقصى المحدد فى التعرفه البريدية
مادة /٤٠/

المؤسسة غير مسؤولة عن فقدان المواد المعرفه فى الفقرة /أ/ من المادة رقم /٢/ من هذا القانون فى الاحوال الاتية

أ/ القوة القاهرة *

ب/ عندما تكون المحتويات ممنوع ارسالها بموجب الانظمة البريدية

ج/ عندما يكون هنالك تصريح كاذب عن قيمة أكبر من القيمة الحقيقية للمحتويات

د/ اذا كان فقدان ناشئا عن خطأ المرسل او اهماله أو طبيعة الشئ المرسل

هـ / اذا لم يقدم المرسل أى استعلام خلال المدة التى تحدد بقرار من مجلس الادارة
مادة / ٤١ /

تنتهى مسؤولية المؤسسة عن المواد المعرفة فى الفقرة /أ/ من المادة /٢/ من هذا القانون حين تسليمها الاصولى
الى المرسل اليه أو من ينوب عنه قانونا
مادة / ٤٢ /

فى كل ما لم يرد عليه نص فى هذا القانون يرجع الى النصوص الواردة فى وثائق الاتحاد البريدى العالمى
مادة / ٤٣ /

يعاقب بالحبس من شهرين الى ستة أشهر وبغرامة مالية لا تتجاوز /25000/ خمسة وعشرين الف ليرة
سورية كل من يخالف حق الحصر البريدى المنصوص عليه فى المادة / ٢ / من هذا القانون
مادة / ٤٤ /

يجرى تحريك الدعوى من قبل النيابة العامة بمخالفة حق الحصر البريدى المحددة فى المادة السابقة بناء
على ادعاء من المدير العام
مادة / ٤٥ /

تصدر التعليمات التنفيذية لهذا القانون بقرار من الوزير بناء على اقتراح مجلس الادارة
مادة / ٤٦ /

يلغى القانون رقم /470/ لعام ١٩٥٧ /قانون البريد والطرود والمواد النقدية /وتعديلاته
مادة / ٤٧ /

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ويعمل به اعتبارا من تاريخ صدوره
دمشق فى ١٩ /١١ / ١٤٢٤ هـ

11/1/2004م

رئيس الجمهورية

بشار الاسد

